

تحويل «مجلس التعاون الخليجي» إلى اتحاد خليجي

علي محمد فخر^(*)

كاتب وباحث من البحرين،

وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

لقد مرّت حوالي ثلاثون سنة على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي قام في شهر أيار/مايو ١٩٨١. وقد نصّ نظامه الأساسي على أنه يهدف إلى «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء (وهي الدول الست: العربية السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان) في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها». ويلاحظ أن وقت الوصول إلى الوحدة ترك مفتوحاً من دون أي نوع من التحديد.

كما يلاحظ أن الهدف الثالث للمجلس نصّ على «وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين»، وذكر بالاسم ثلاثة عشر شأناً، إلا أنه لم يذكر بالاسم الشؤون السياسية، ولا يمكن أن يكون ذلك سهواً غير متعمد.

والواقع أنه منذ إنشاء المجلس وضعت منذ البداية الأولوية القصوى لحقلي الاقتصاد والشؤون الأمنية في رأس قائمة اهتمامات المجلس.

في الاقتصاد وضع المجلس لنفسه أهدافاً وحدوية كبرى من مثل «تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل عبر تحرير التجارة البينية، وإقامة اتحاد جمركي، وإبراز المواطنة الاقتصادية... والعمل على توحيد العملة، والتنسيق الإنتاجي وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة، وتوحيد السياسات النفطية بهدف تحقيق التشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة»^(١). لكن الإنجازات في هذا الحقل كانت بطيئة، وأحياناً متعثرة ومترجعة.

فمن أجل الوصول إلى اتحاد جمركي كامل احتاج المجلس إلى حوالي خمس وعشرين

dramfakhro@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

سنة. وحتى يومنا هذا ما زالت التجارة البينية بين دول المجلس في حدود الخمسة إلى العشرة في المئة من إجمالي التبادل التجاري السنوي لتلك الدول. وكإظهار لضآلة حجم تلك التجارة، فإن التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر من ستين في المئة. والواقع أن تلك النسبة الضئيلة تعكس فشل دول المجلس في توجيه عائدات البترول الهائلة إلى الاستثمار في الصناعات الإنتاجية غير النفطية والزراعة والخدمات والاقتصاد المعرفي وغيرها.

ومن أجل استكمال التكامل الاقتصادي، بعد الاتحاد الجمركي، قرّر المجلس في عام ٢٠٠٧ فقط عزمه على قيام السوق الخليجية المشتركة، ثم مباشرة جرى الحديث عن ضرورة الانتقال إلى العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠١٠. وحتى يومنا هذا لم يستطع المجلس تحقيق القرارين، خصوصاً بعد أن أوقفت دولتان من دوله التزامهما بالوحدة النقدية.

وإذن، وبالرغم من مرور حوالى ثلث قرن على إنشاء المجلس وطرحه بقوة موضوع الوحدة الاقتصادية الخليجية، فإن كثيراً من جوانب الموضوع الاقتصادي لا تزال متعثرة أو مطبقة جزئياً أو تحتاج إلى مزيد من الوقت.

في الموضوع الأمني، الذي أصبح الآن شغل المجلس الشاغل، بسبب الملف النووي الإيراني والصراع الطائفي السني - الشيعي في العراق وفي بعض دول مجلس التعاون، ودخول دول المجلس في لعبة الصراع الأمريكي - الصهيوني مع إيران بسبب العديد من الملفات المتعلقة بتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط... في هذا الموضوع كانت هناك محدودية في مجال التعاون. كمثال صارخ على هذه المحدودية أن عدد منتسبي درع الجزيرة، القوة العسكرية المشتركة لدول المجلس، زاد من خمسة آلاف رجل إلى حوالى عشرة آلاف خلال أكثر من خمس وعشرين سنة. وبدلاً من بناء حلف دفاعي مماثل لحلف الناتو انتهت دول المجلس، كل على حدة، إلى عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية وتسليحية مع شتى الدول الغربية. وحتى النظرة الاستراتيجية الأمنية بالنسبة إلى ما يمثله الكيان الصهيوني من أخطار وأطماع وتغلغل ظلت متباينة بين دول المجلس. فالبعض لديه علاقات مباشرة وحميمة، والبعض لا يزال متردداً.

كما أخفق المجلس في الاتفاق على سياسة خارجية واحدة، أو النظر في وضع أسس مشتركة لإصلاحات داخلية سياسية يتبناها الجميع. وكان واضحاً عبر مسيرة المجلس عدم الرغبة في التنازل، حتى ولو الجزئي، عن السيادة الوطنية الكاملة لكل دولة، وعدم القبول بالتالي لوجود أمانة عامة لها صلاحيات المبادرة والتحفيز والمساءلة والبناء التدريجي لمؤسسات مشتركة فوق - سيادية، وعدم اتخاذ خطوات جادة للإدخال القانوني والتنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس، وبالأخص السياسية منها، في تنظيمات الأمانة العامة ومجالسها ولجانها، بحيث تصبح تلك المؤسسات شريكاً فاعلاً ومؤثراً مع المؤسسات الرسمية الحكومية ومعبراً إضافياً وندياً لحقوق ومطالب المواطنين في دول المجلس.

وحتى المجالس النيابية، سواء المنتخبة أو المعينة، لعبت أدواراً هامشية في حياة مجلس التعاون، واستعويض عنها بمجلس استشاري محدود الصلاحيات وغير فاعل. وهكذا ظل

المجلس عبر مسيرة ما يقارب الثلث قرن مؤسسة حكومية بامتياز تعبّر عن السلطات السياسية الحاكمة، ولكنها لا تستطيع الادّعاء بأنها، تنظيمياً على الأقل، تمثل المجتمعات.

باختصار، نحن هنا أمام تكتل اتسمت مسيرته بالبطء، وبعدم وضوح رؤيته الاستراتيجية الوطنية والقومية على المدى الطويل، وبعدم التناسق والتكامل بين أولوياته التي تتّسم بالعشوائية أحياناً، وبالتردد الواضح في الانتقال الحاسم من مرحلة التعاون في أمور منتقاة إلى مرحلة التكامل في كل الأمور، كما نصّ عليه نظامه الأساسي.

ولقد كان من الضروري رسم تلك الصورة الموجزة الخاطفة لأوضاع المجلس، وذلك قبل طرح الأسئلة المتعلقة بوحدة دول المجلس ومحاولة الإجابة عنها، فالوحدة لها متطلباتها وثمنها قبل قطف ثمارها.

● الاتحاد الخليجي

أول سؤال يجب طرحه بالنسبة إلى هذا الموضوع هو: هل موضوع انتقال مجلس التعاون إلى مستوى وحدة دولة في كيان سياسي واحد يشكل هاجساً عند أنظمة الحكم وقوى المجتمعات المدنية في تلك الدول؟ الجواب له وجهان:

الوجه الأول هو أن مسيرة المجلس البطيئة والمتعثّرة أحياناً، التي وصفنا أبرز معالمها في المقدمة، لا توحى بأن الحاجة إلى قيام وحدة خليجية قد شكّل هاجساً ووعياً واضحاً عند أنظمة الحكم. لو كان الوعي الوجودي موجداً لتغلّب المجلس بسرعة وحزم على الكثير من العقبات التي واجهته. بل إنّ المجلس أخفق حتى في حلّ العديد من الخلافات الحدودية الثنائية بين دوله.

أما **الوجه الثاني** فيتمثّل في الطّرح المفاجئ لضرورة الوحدة الخليجية منذ حوالى سنة من قبل ملك العربية السعودية، ليصبح هذا الموضوع بنداً دائماً في جداول أعمال اجتماعات القمم الخليجية. ولكن ما إن طرح الموضوع حتى بدا واضحاً تردّد بعض دول المجلس وعدم تحمسها لدخول مثل هكذا اتحاد. ولا يستطيع الإنسان التقليل من أهمية مثل هذا التردد عند البعض. ذلك أن في المجلس سوابق بالنسبة إلى مواضيع أخر تظهر أن عدم الإجماع بالنسبة إلى أيّ موضوع يؤدّي إلى تجميد الموضوع ولو مؤقتاً. وأسطع مثل على ذلك ما أصاب موضوع الوحدة النقدية من بطء في الحركة، ومن تجميد جزئي بسبب إحجام بعض الدول عن القبول بتلك الوحدة. ثمّ إن هناك سابقة أخرى تمثّلت أيضاً في الطرح المفاجئ لدعوة الأردن والمغرب إلى الالتحاق بمجلس التعاون قبل حوالى سنة ونصف، كان ربيع الثورات العربية آنذاك يهدّد باكتساح الأرض العربية كلّها، حتى إذا ما تبين أن موجة الثورات بدأت تضعف وتهبط من علوّها الخطر، أصبح بند انضمام الأردن والمغرب في آخر جداول الأعمال وفي هوامش الاهتمامات.

السؤال الذي يطرحه الناس حول مبادرة ملك السعودية هو: ما الذي سيبقى من حجم وحيوية وجدّية وسرعة حركة تلك المبادرة إذا ضعف ربيع الثورات والحراكات العربية في خارج وداخل دول المجلس، وإذا وجدت حلول توافقية إقليمية ودولية للصراع العربي – الإيراني العبثي في الخليج؟ مثل هذه الأسئلة الوجلة ليست أكاديمية ولا نظرية. لقد كانت في

قلب تاريخ شتّى المحاولات الوحدوية العربية عبر النصف الثاني من القرن الماضي. فالفكر السياسي الذي يقبل ويتعوّد على أن يدور في دوامة الأزمات ويقتصر دوره على ردود الفعل تجاه تلك الأزمات، لا يستطيع أن يخرج إلى مراحل الاستراتيجية والغوص في أعماق رؤى المستقبل البعيد.

إنّ هناك أسئلة وملاحظات ومخاوف حول مدى وجدية كون موضوع الاتحاد الخليجي يمثلّ هاجساً عند أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون. فماذا عن قوى المجتمعات المدنية، وعلى الأخص السياسية منها، تجاه هذا الموضوع؟ هل يمثلّ بالنسبة إليها هاجساً يومياً مستمراً وبنداً بارزاً في جداول أعمالها ونشاطاتها؟

دعنا أولاً نمعن النظر في مشهد رمزي له دلالاته. منذ أكثر من سنتين عقد حوالى مئتي شخص من مواطني دول مجلس التعاون السّت اجتماعهم السنوي كأعضاء في منتدى التنمية الخليجي، الذي دأب عبر حوالى ثلاثين سنة على طرح موضوع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي للمناقشة من قبل المجتمعين. كانت الأوراق المطروحة للنقاش تعالج ما سيكون عليه حال المجلس في الاقتصاد والسياسة والاجتماع عند حلول سنة ٢٠٢٥. لقد حضرت ذلك الاجتماع، ثم قرأت الكتيّب الذي حرّره د. محمد الرميحي كتلخيص لما دار في ذلك الاجتماع.

ما راعني هو الغياب التام، في الأوراق التي طُرحت وفي المناقشات التي أعقبت كل طرح، لموضوع إمكانية، مجرد إمكانية وليست حتمية، قيام اتحاد خليجي. فإذا علمنا أن المجتمعين هم من النخبة المثقفة، وأن بعضهم من حاملي الفكر القومي العربي، والبعض الآخر من الأساسيين في الحياة العامة في مجتمعاتهم، ومع ذلك أغفلوا التطرّق إلى موضوع أساسي كالوحدة عند استشرافهم للمستقبل. وإنّ، فموضوع الوحدة لم يعد هاجساً مؤرقاً عند نسبة كبيرة من مثقفي مجلس التعاون، كما أظهره ذلك الاجتماع الرمزي الذي يبحث في المستقبل القريب الذي يمتدّ عبر خمس عشرة سنة. نحن هنا لا نتحدث عن إيمان هؤلاء وقبولهم التام لقيام اتحاد خليجي، إذ من المؤكد أنهم جميعاً تقريباً يرغبون في قيامه. نحن نتحدث عن المساحة التي يحتلها الموضوع في ذهن المثقفين، الذين من المفروض أن يكونوا من المهومين بمثل هذه المواضيع المفصليّة في حياة العرب، وذلك عندما يناقشون آمال وأحلام وضرورات المستقبل.

هل حال الهاجس الوحدوي الخليجي عند مؤسسات المجتمع المدني الخليجية، السياسية منها على الأخص، أفضل مما عليه عند الأفراد، وعلى الأخص النخبة منهم؟ لا يبدو الأمر كذلك.

لو أمعناً النظر في الجمعيات السياسية في البحرين، والجماعات السياسية في الكويت، وهما البلدان المتميزان بوجود انتخابات برلمانية دورية، لوجدنا أن برامجهم الانتخابية التي يطرحونها إبّان فترات الحملات الانتخابية، وأن خطاباتهم السياسية في شتّى المناسبات، تطالب بصورة قوية متكررة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، بينما يكاد موضوع الاتحاد الخليجي يكون شبه غائب بصورة كلية. قد يبدو هنا أو هناك في شكل جملة عابرة، ولكنه حتماً لا يطرح على النّخبين كقضية مفصلية كبرى ستسعى القوى

السياسية الخليجية إلى الاهتمام بها وإلى الدفع الدائم نحو تحقيقها، حتى ولو تدريجياً. لا تطرح برامج خاصة بهذا الموضوع أو في سبيل هذا الموضوع. ومن هنا الغياب شبه الكامل لهذا الموضوع في مناقشات برلمانات المنطقة المنتخبة وفي مجالس الشورى المعينة. إنه موضوع شبه مسكوت عنه.

ينطبق الأمر إلى حد كبير على مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، كالنقابات والأندية والجمعيات المهنية أو السياسية أو الشبابية أو اتحادات الطلبة وغيرهم. لا تتبنى تلك المؤسسات موضوع الاتحاد، ولا تجعل الدفع نحوه جزءاً من نشاطاتها المستمرة. هذا موضوع لم يتبلور في أذهان القائمين على تلك المؤسسات، وبالتالي لم يصبح هاجساً لدى أعضاء تلك المؤسسات.

مرة أخرى يجب التذكير بأن ذلك لا يعني عدم وجود الإيمان والرغبة والتمني عند تلك المؤسسات وأفرادها بشأن مشروع الاتحاد الخليجي.

وفي اعتقادي أنه لو أُجري استفتاء شعبي عام في دول مجلس التعاون بشأن قيام الاتحاد في الحال، لصوّتت الأغلبية الساحقة إلى جانب الاتحاد كهدف ومبدأ وضرورة، حتى لو وجدت خلافات حول نوعه وشروط قيامه.

● استنتاجات عامة

أولاً: عندما يشير التقرير الاستراتيجي الخليجي عن عام ٢٠١٠ - ٢٠١١، الذي نشرته جريدة الخليج الإماراتية في نهاية عام ٢٠١١، إلى أن مجلس التعاون قد قرر في نهاية عام ٢٠١٠ تأجيل تطبيق الاتحاد الجمركي الكامل بسبب عدم التوافق حول تقاسم عائدات الجمارك، وبأنه بانعقاد القمة الخليجية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ تأكدت محدودية الإنجاز على مستوى التكامل الاقتصادي، وأن الأمن والدفاع لم يكن أفضل حالاً، وأنه يصعب الحديث عن سياسة خارجية مشتركة، وبالتالي فإن المجلس ما يزال عند حدوده التشاورية ولم يتجاوزها، عندما نقرأ تلك الاستنتاجات بالنسبة إلى حقلين ادّعى المجلس عبر ثلاثين سنة بأنهما شغله الشاغل، وأنه ينجز الكثير فيهما، ندرك أن هناك خللاً هيكلياً مفزعاً في آليات التنفيذ والفعل والإنجاز عند المجلس. فإذا كان حقلان واضحان في الاقتصاد والأمن يتعثران وإلى حد ما يراوحيان مكانهما عبر ثلث قرن من عمر المجلس، فما الذي سيحدث بالنسبة إلى موضوع سياسي معقد مُختلف حول الكثير من جوانبه كموضوع الوحدة المطروح حالياً بقوة؟

ثانياً: إن الخلل في آلية التنفيذ المذكورة سابقاً قد ينم عن ضعف في الإرادة السياسية الرسمية عند قيادات المجلس، ولكنها حتماً لا تنعكس على إمكانيات المستقبل ولا على الجوانب المبدئية لموضوع الوحدة ولا على تمسك الغالبية الساحقة من المواطنين بالحلم الوحدوي، ذلك أن مجلس التعاون المتعثر في بعض من جوانب منجزاته هو نفسه الذي هيأ الأجواء النفسية والكثير من الخطوات المادية والمعنوية، التي لا يسمح المجال بالدخول في تفاصيلها، لجعل عملية التوجه نحو الوحدة عملية سهلة وقابلة للتنفيذ.

ثالثاً: لا يمكن الحديث عن اقتصاد خليجي له مكان مؤثر وثابت في الاقتصاد العالمي، كما

يرغب في ذلك قادة مجلس التعاون، ولا يمكن الحديث عن توازن أمني نُدِّي تعاوني متناسق بين ضفتي الخليج العربية والإيرانية، ولا يمكن التغلب على كثير من الصراعات والمشاكل الداخلية بما فيها المذهبية، ولا يمكن تحجيم التدخلات والاختراقات الخارجية الإمبريالية في شؤون دول المجلس بسبب صغر حجم غالبيتها السكاني والاقتصادي... لا يمكن إنجاز أيٍّ من ذلك إلا ضمن نوع من الاتحاد. هذا الاستنتاج أصبح بديهية من بديهيات العولمة والفكر الاستراتيجي السياسي المستقبلي لهذه المنطقة العربية. هذا الفكر يشير بوضوح إلى أن وجود دول صغيرة، جغرافياً أو سكانياً، بالغة الغنى ولكنها منكشفة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، ستحتاج حتماً إلى أن تتوحد في كيان واحد لتغطية ذلك الانكشاف.

وهذا الفكر الاستراتيجي يؤكد أيضاً أن منطقة الخليج لن تهدأ فيها الصراعات ما لم يوجد توازن بين ضفتي الخليج العربي في العدد السكاني وفي القدرات الأمنية وفي حجم ومثانة الاقتصاد. هذا الأمر لا يجعل اتحاد دول مجلس التعاون ضرورة قصوى فقط وإنما يطرح عقلانية وضرورة دخول اليمن والعراق ذلك الاتحاد مستقبلاً.

رابعاً: بالنسبة إلى شعوب هذه الدول، لا توجد إشكالية مبدئية من قيام هذا الاتحاد، بل ترحيب شديد. ومع ذلك فإن التفكير في توفر شروط نجاح ذلك الاتحاد أمر مستساغ. من أهم هذه الشروط: تحقق الاتحاد بإرادة تحتية شعبية وليس بإرادة فوقية مصلحة انتهازية مؤقتة؛ قيامه على أسس ديمقراطية تؤكد مبدأ المواطنة المتساوية؛ اعتماده على توزيع عادل لثرواته البترولية فيما بين مكوناته؛ احترامه لبعض خصوصيات أجزائه الاجتماعية والثقافية والمذهبية الدينية؛ تناغمه مع محيطه العربي كخطوة أولى في سبيل قيام وحدة عربية للوطن العربي ولأمة العرب.

خامساً: المبدأ الذي يجب أن يحكم الحراك نحو الاتحاد الخليجي هو أن أية وحدة عربية، سواء بين قطرين أو أكثر، هي هدف وجودي مقدس وليس بمؤقت ونفعي، وأن التسامي بها سيتطلب تقديم المصالح المشتركة على المصالح الفرعية، والعمل بنفس طويل غير متذبذب وغير انتهازي. وفوق كل ذلك يجب أن لا تبني الوحدة على حساب حقوق مكتسبة، أو انتماءات فرعية شرعية تغني حياة الأمة ولا تقوّض بناءها.

خاتمة

إذا لم يبادر المجتمع المدني الخليجي، أفراداً ومؤسسات وتنظيمات، في الحال إلى التبني الإيجابي الفاعل، وليس التبني السلبي المتفرج، بجعل موضوع الوحدة الخليجية هاجساً يومياً وموضوعاً تتناقله الألسن والأقلام في كل محفل، فإن النوايا الحسنة على المستويين الرسمي والشعبي لن تكون كافية للانتقال السريع الكفؤ لتحقيق هذا الحلم العروبي القومي الإسلامي، وليس الخليجي فقط.

مجلس التعاون الرسمي، المليء بالنواقص كما فصلناها بإيجاز، لن يكون كافياً لتحقيق ذلك الحلم المشروع وتلك الحاجة التاريخية التي يدقُّ الواقع العربي والخليجي أبوابها بعنف وبرجاء □